الحياة
AL HAYAT
تجريبي

اليمن يستبعد تسوية قريبة لملكية أراضٍ

الإثنين، ٩ مارس/ آذار ٢٠١٥ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

صنعاء - جمال محمد

آخر تحديث:

على رغم مرور سنتين على تشكيل لجنة لمعالجة قضايا الأراضي في جنوب اليم
والمعقّد ليس وارداً أقلّه في المدى القريب، وزاده تعقيداً اضطراب الأوضاع الأمن
أنصار الله» (الحوثيون) على صنعاء منذ 21 أيلول (سبتمبر) الماضي وتوسّعت ف
الرئيس عبد ربه منصور هادي مهماته من مدينة عدن كعاصمة موقتة.

وتشير تطوّرات الأحداث، إلى أن قضايا الأراضي في المحافظات الجنوبية التي ن
والضالع والمهرة وسقطرى، ستظل مفتوحة لسنوات مقبلة بما لها من تداعيات اقت
الصراع السياسي الدائر حالياً.

وظهرت قضايا الأراضي إلى العلن منذ تحقيق الوحدة اليمنية، وتفاقمت عقب حر

«قوات الشرعية» بقيادة الرئيس السابق علي عبد الله صالح، على «قوات الانفد البيض.

واستناداً إلى التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، والمنشأ عملاً بقرار م تلقّى الفريق خلال الزيارة التي قام بها لعدن في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، : المتعلّقة بالأراضي. إذ ذكر محاورون أن أعمال لجنة معالجة قضايا الأراضي «ك وروّج بعضهم مزاعم بوجود فساد. في حين أشار آخرون إلى أن غياب الإرادة الـ الختامية الصادرة عن مؤتمر الحوار الوطني. وأوضح التقرير أن المنظمات الدول يشكّل إحدى العقبات، إذ لم تنفّذ حكومة الرئيس هادي الحالية أي توصية من تلك ا الأراضي». ولفت إلى أن رئيس الوزراء يرأس صندوق التعويضات، فيما تتألّف الحكومة، فهي «ليست هيئة مستقلة».

وأفاد بأن أحد المحاورين أشار الى أن «أشخاصاً مسلّحين انتزعوا أرضه في شكـ المجلس المحلي هو الذي أرسلهم. وكانوا قد انتزعوا أرضه في أيلول عام 2013، بالجرّافات، وزعم أنهم فعلوا ذلك بهدف الحصول على سندات ملكية أراض استند هذه الحالة «توضح المدى الذي وصلت إليه مشاريع الإسكان التجارية الكبرى، و التي يشارك فيهما بعض أصحاب النفوذ الاقتصادي الرئيسيين في اليمن، في إطلا على ممارسات جنائية».

ورأى أن مسألة الأراضي في جنوب اليمن «تشكّل قضية أساس في عملية الانتقا مؤتمر الحوار الوطني. ذلك أن الأمر يتعلّق بمعضلة متعدّدة المستويات وشديدة الن القرن الماضي عندما كان تأميم الممتلكات الخاصة جزءاً من السياسة الدستورية (سابقاً).

ولاحظ وجود «قطع كثيرة من الأراضي وراء كل منها مطالبون، ما يجعل التحقق صعباً. ونظراً إلى القيمة الاقتصادية لهذه الأراضي، تساهم هذه المسألة في تأجيج يتمكّن الفريق من تحديد أية حالات ملموسة تبيّن النشاطات المخرّبة المتصلة بهذه

ونظراً إلى أهمية القضية في إطار السلام والأمن والاستقرار في اليمن، سيجري النزاعات المتصلة بملكية الأراضي، في أي ولاية يكلّف بها في المستقبل.

ولفت التقرير إلى أن رئيس الجمهورية وبموجب القانون الرقم 21 لعام 1995، «يـ ملكية أراض تملكها الدولة. ويعرض أصحاب الأراضي السابقون حالياً بعض هذه فيها. ووفق ما ذكر المحاورون الذين عرضوا هذه القضية على الفريق، لا تزال الـ سارية، وهي تحول دون تسوية هذه القضية وقضايا أخرى مماثلة».

وأكدت مصادر يمنية جنوبية لـ«الحياة»، أن الأراضي الخاصة بأبناء الجنوب تعرّ وشيوخ قبائل ومسؤولين في السلطة على نطاق واسع. وقدّرت العدد الإجمالي للمـ إلى أن مصلحة أراضي الدولة وعقاراتها «التي دمجت في ما بعد في الهيئة العامـ

العمراني، لعبت دوراً في تغيير وثائق ملكية الأراضي والسجلات في الجنوب». و
محافظة لحج بالتزوير بهدف النهب والتلاعب بوثائق ملكيات هذه الأراضي التابعا
الارتوازية في الأراضي الزراعية وحُوّل بعضها إلى معامل للطابوق (البردين) و
الأثري، بهدف تدمير الأراضي الزراعية والتي تظهر عمليات التدمير المنظّمة لها
وأشارت المصادر إلى الاستيلاء على **4.5** مليون متر مربّع من الأراضي المصرو
قبائل وتجار متنفّذين ووزراء وقادة عسكريين كبار. كما استولت الهيئة العامة للمن
232 مليون متر مربّع، صرفت نسبة عالية منها لمستثمرين وهميين ومتنفّذين، لم ي
عملوا على الإتجار بالأراضي.

وأوضحت أن «المؤسسة الاقتصادية اليمنية» استولت على **10.3** مليون متر مربّ
الحكومية ووزّعتها على متنفّذين شماليين. كما مُنعت المحاكم من قبول أي قضايا
الأحكام التي بُتّت منذ العام **1994**. ومُنع السجل العقاري من تثبيت أي حقوق للجنو
صدر فيها حكم قضائي نهائي منذ العام **1996**، فضلاً عن تعطيل تنفيذ الحلول التي
مشاكل الأراضي، واستخدام القوات المسلّحة والأمن للاستيلاء على الأراضي، و
وامتلاكها أو البناء عليها أو بيعها.

وأوكلت إلى «لجنة نظر ومعالجة قضايا الأراضي» المشكّلة بقرار عام **2013** وال
«الادّعاءات بالانتهاكات التي وقعت على العقارات والأراضي العامة والخاصة م
القاضي صالح ناصر طاهر، أن اللجنة تسلّمت **127** ألف تظلّم تتعلّق بقضايا الأرا
الجنوبية، في حين عُولج **30** ألف تظلّم».